

جمهورية مصر العربية



الموازنة في



سؤال وجواب

قطاع الموازنة العامة للدولة



يناير ٢٠١٤



السؤال الأول: ما هو تعريف الموازنة العامة للدولة؟

تُعرّف الموازنة العامة Public Budget، بأنها: "تقدير مفصل ومعمد للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلية، غالباً ما تكون سنة". ويتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولة، تستند إلى عنصرين أساسيين، هما التقدير والاعتماد.

فبالنسبة إلى التقدير، فإنه يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي يُنتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة للشعب، وذلك خلال فترة مالية مستقبلية، غالباً ما تكون سنة.

أما بالنسبة إلى الاعتماد، فيقصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها، في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات عامة ونفقات عامة. وعلى هذا الأساس، فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة، حتى تُعتمد من السلطة التشريعية.

السؤال الثاني: ما هي أهمية الموازنة العامة للدولة؟

للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبّر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية. وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة، عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعها وثيقة واحدة، هي الموازنة العامة للدولة.

وفي اختصار، يمكن القول بأن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وإنما هي، كذلك، وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي، والأداة الرئيسية، التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الثالث: ما هي القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة؟

اتفق علماء المالية العامة، على أن إعداد الموازنة العامة للدولة يجب أن يخضع لمجموعة من القواعد، تهدف إلى وضع الموازنة في صورة واضحة، كي يسهل على السلطة التشريعية تفهمها، ومن ثم فرض الرقابة على تنفيذها. كما تهدف هذه القواعد، كذلك، إلى أن تكون الموازنة العامة معبرة تعبيراً صادقاً عن النشاط المالي للدولة.



وهناك خمس قواعد أساسية للموازنة العامة هي :-

أولاً: قاعدة السنوية

تقضي هذه القاعدة، بأن يتم تقدير استخدامات الدولة ومواردها، لفترة زمنية مقبلة، مدتها سنة، إذ تبدأ السنة المالية في أول يوليو، وتنتهي في آخر يونيه من السنة التالية.

وُعدَّ قاعدة السنوية من المبادئ الأكثر استقراراً، عند إعداد الموازنة العامة للدولة، على أساس أن السنة تمثل دورة كاملة للفصول المناخية الأربعة، ومن ثمّ تتميز المصروفات والإيرادات خلالها بصفة التكرار، كذلك فإن السنة فترة ملائمة لتقييم أداء السلطة التنفيذية.

ثانياً: قاعدة الوحدة

تقضي قاعدة الوحدة، أن تُدرج جميع استخدامات وموارد مختلف الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة، الأمر الذي يساعد على معرفة الظروف، الاقتصادية والمالية، التي تمر بها الدولة، فضلاً عن سهولة ممارسة الرقابة خلال مراحل تنفيذ الموازنة.

ثالثاً: قاعدة العمومية

تقضي هذه القاعدة بأن تشمل الموازنة العامة كلاً من تقديرات الموارد والاستخدامات بأكملهما، من دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها وبعضها الآخر. وذلك، بهدف تحقيق رقابة فعالة، على كلٍّ من موارد الدولة واستخداماتها.

رابعاً: قاعدة عدم التخصيص

تقضي هذه القاعدة بعدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة استخدامات محددة؛ فقاعدة عدم التخصيص تقضي بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الاستخدامات، ومن ثمّ لا يجوز تخصيص مورد معين، كالضريبة على السيارات، على سبيل المثال، للإنفاق على إنشاء الطرق وصيانتها.

خامساً: قاعدة التوازن

تقضي قاعدة التوازن بأن تتساوى الاستخدامات (النفقات) مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتشابكة، لمعظم دول العالم، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، إذ يُغطى العجز من طريق القروض، المحلية والدولية، ويُرحل الفائض إلى الفترة التالية.



السؤال الرابع : اشرح مبدأ وحدة الموازنة العامة.

يقصد بوحدة الموازنة أن تدرج جميع الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، ولا يقصد بالوثيقة هنا مجرد الشكل، أي أن تعرض الموازنة في ورقة واحدة أو حتى مجلد كبير، وإنما ينصب الاهتمام على مضمون هذه الوثيقة من حيث شمولها لكافة الأرقام المتعلقة بنشاط الدولة، ولهذا فإن مبدأ وحدة الموازنة لا يتعارض مع عرض الموازنة الموحدة في وثائق متعددة؛ إذ إن عرض الموازنة من زوايا مختلفة لا يسقط عنها صفة وحدتها لشمولها كافة إيرادات ونفقات الدولة. ويحقق مبدأ وحدة الموازنة الأهداف الآتية:

- يسهل هذا المبدأ معرفة المركز المالي للدولة بمجرد مقارنة النفقات العامة بالإيرادات العامة والموارد في وثيقة واحدة بدلاً من التشتت في موازنات متعددة قد يصعب معها إجراء المقارنة السابقة.

- تحول وحدة الموازنة دون إخفاء إساءة التصرف في الأموال العامة بإسراف أو تبذير، وهو ما لا يمكن تغطيته عن طريق الموازنات المتعددة.

- تيسر رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية؛ وذلك لأن تجزئة موازنة الدولة وعرضها على السلطة التشريعية في صورة موازنات متعددة يجعل من العسير على السلطة التشريعية بسط سلطتها الحقيقي في الرقابة على مالية الدولة، كما يصعب من مهمة المفاضلة والاختيار بين أوجه الإنفاق جميعاً في وقت واحد.

السؤال الخامس: ما هي أهم الفروق بين الموازنة العامة للدولة والمصطلحات الأخرى المتداخلة معها؟

أولاً: الفرق بين الموازنة العامة للدولة والميزانية العمومية للمنشآت

تختلف الموازنة العامة للدولة (Budget) عن الميزانية العمومية للمنشآت Balance Sheet، في الآتي:

١. الميزانية العمومية، هي بيان يصور المركز المالي للمنشأة، في تاريخ محدد، هو نهاية السنة المالية للمنشأة. وعلى هذا الأساس، فإنها تتضمن أرقاماً فعلية في هذا التاريخ المحدد.
٢. تشمل الموازنة العامة للدولة على أرقام تقديرية عن سنة مقبلة.
٣. تتضمن الميزانية العمومية للمنشآت أرصدة الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم).



٤. بينما تتضمن الموازنة العامة للدولة النفقات العامة والإيرادات العامة المتوقعة.

ثانياً: الفرق بين الموازنة العامة للدولة، والموازنة النقدية

تُعرف الموازنة النقدية، بأنها: "بيان يتضمن تقديراً لموارد المجتمع من النقد الأجنبي، وأوجه استخدامات هذه الموارد، خلال فترة مقبلة، غالباً ما تكون سنة". لذا، تتفق الموازنة العامة والموازنة النقدية في أن كليهما تتضمن تقديرات، وليس أرقاماً فعلية. وعلى الرغم من ذلك، فهناك اختلافات بينهما، أهمها أن أرقام الموازنة العامة تكون بالعملة المحلية، بينما تكون أرقام الموازنة النقدية بالعملة الأجنبية. وتختص الموازنة العامة بالنشاط الحكومي فقط (حكومة مركزية، حكم محلي، هيئات عامة، قطاع عام)، بينما تختص الموازنة النقدية بالنشاط الحكومي، ونشاط القطاع الخاص.

والارتباط الوثيق بين الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية، يتمثل في أن جزءاً من نفقات الجهاز الحكومي والقطاع العام يجب أن يكون متوافراً بالعملة الأجنبية.

ثالثاً: الفرق بين الموازنة العامة للدولة، والحساب الختامي للدولة

يُعرف الحساب الختامي Final account، بأنه: "بيان يتضمن النفقات العامة، التي أنفقت، والإيرادات العامة، التي حُصّلت، خلال فترة مالية منتهية، غالباً ما تكون سنة". لذا، فإن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن الموازنة العامة تتضمن أرقاماً تقديرية، بينما يتضمن الحساب الختامي أرقاماً حقيقية فعلية. ويلاحظ أن لكل موازنة عامة حساباً ختامياً، يصدر عن الفترة نفسها، التي تكون قد نُقِّدت فيها الموازنة العامة. وبمقارنة أرقام الموازنة العامة، بأرقام الحساب الختامي، يمكن معرفة مدى صحة تقديرات الموازنة العامة، ومطابقتها للواقع.

رابعاً: الفرق بين الموازنة العامة للدولة، والحسابات القومية

تُعرف الحسابات القومية، بأنها: "مجموعة من الحسابات تتضمن تسجيلاً لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله، من خلال حساب الدخل القومي وتكوينه وتوزيعه، عن فترة مالية سابقة، غالباً ما تكون سنة".

وهكذا، يتبين أن أرقام الموازنة العامة تكون تقديرية، بينما أرقام الحسابات القومية حقيقية فعلية. فضلاً عن أن الحسابات القومية تكون أكثر شمولاً من بيانات الموازنة العامة. ولاشك أن بيانات الحسابات القومية تُفيد كثيراً، عند رسم السياسة المالية، التي تنطوي عليها الموازنة العامة.



خامساً: الفرق بين الموازنة العامة للدولة، والخطة الشاملة

يُقصد بالخطة الشاملة، الخطة قصيرة الأجل، التي تغطي فترة سنة. وهي برنامج يوضح الأهداف، التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، عن فترة مالية مقبلة، غالباً ما تكون سنة".

ومعنى هذا أن الخطة أكثر شمولاً، إذ تتضمن الأهداف التفصيلية في مجالات، الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والتصدير والاستيراد والتوظيف، إلخ، فضلاً عن وسائل تحقيق هذه الأهداف. ويلاحظ أن الاتجاه الحديث في المالية العامة وتوزيع السلطات، يقتضي عرض الخطة على السلطة التشريعية لاعتمادها (التصديق عليها)، شأنها في ذلك شأن الموازنة العامة للدولة.

السؤال السادس : ما هي دورة الموازنة العامة للدولة؟

تمر الموازنة العامة للدولة بعدة مراحل، ابتداءً من مرحلة التحضير والإعداد، حتى مراحل الاعتماد والتنفيذ والرقابة، ثم تبدأ دورة جديدة لسنة قادمة. لذلك، عادة ما يطلق على هذه العملية "دورة الموازنة العامة للدولة".

السؤال السابع : ما هي مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة ؟

١. السلطة المختصة بإعداد الموازنة:

يُعدّ إعداد الموازنة العامة عملاً إدارياً بحتاً، تقوم به السلطة التنفيذية في الدولة، أي الحكومة.

ولاشك، أن إعداد الحكومة الموازنة العامة، يُعدّ أمراً طبيعياً، للأسباب الآتية:

أ. تحتاج الموازنة العامة إلى قدر كبير من التنسيق بين بنودها المختلفة، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تولت الحكومة إعدادها. أمّا إذا تُرك للسلطة التشريعية إعداد الموازنة العامة، فلن يتحقق التنسيق بين بنودها المختلفة، نظراً إلى تعدد أعضاء السلطة التشريعية، واختلاف اتجاهاتهم السياسية، وانتماؤهم الحزبية، ومن ثمّ، تباين مطالبهم المالية، إمّا إرضاء لناخبيهم وإمّا تجاوباً مع برامج أحزابهم، من دون النظر إلى الاعتبارات الفنية والاقتصادية، ومسؤوليات الدولة.

ب. أن الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة، ولذلك فمن المنطق أن تتولى إعدادها، لأنها ستحاول أن تكون الموازنة العامة واقعية ودقيقة، حتى يمكن تنفيذها من دون معوقات أو صعاب.



ج. نظراً إلى أن الحكومة هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة، لذا، فإنها تُعدّ أقدر السلطات على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة، بدرجة كبيرة من الدقة، لأنها أقدر من غيرها على معرفة احتياجات هذه المرافق من النفقات، وما ينتظر أن تدرّه من إيرادات.

د. نظراً إلى أن الموازنة العامة للدولة هي البرنامج، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال السنة المقبلة، لذا فمن الطبيعي أن يُترك للحكومة إعداد الموازنة العامة، حتى تأتي معبرة عن هذا البرنامج، ويمكن في النهاية محاسبة الحكومة، عن مدى تنفيذها لما التزمت به، في برنامجها.

السؤال الثامن: من يتمتع بسلطة إعداد الموازنة العامة للدولة؟

بعد أن تنتهي كل وزارة من تقدير نفقاتها وإيراداتها للسنة المقبلة، يستلزم الأمر إجراء تنسيق بينها، ويقوم به وزير المالية، لأنه أقدر من غيره على إجرائه، إذ تتوفر لديه الصورة العامة والكاملة، للأوضاع المالية للدولة.

السؤال التاسع: ما هي خطوات إعداد الموازنة العامة؟

يمرّ إعداد الموازنة العامة، عادة، بخمس خطوات هي:

١. إعداد إطار مشروع الموازنة العامة: إذ يتولى وزير المالية إعداد هذا الإطار، الذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية، وإمكانيات الخزنة العامة للدولة في ضوء مصادر التمويل المتاحة، داخلياً وخارجياً، ومتطلبات الإنفاق العام، مع ربط ذلك الإطار بإمكانيات موازنة النقد الأجنبي من جهة، وبالخطة العامة للتنمية، الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى.

٢. إصدار منشور الموازنة العامة: تتولى وزارة المالية إصدار هذا المنشور، وإرساله إلى جميع الوزارات والهيئات العامة. ويتضمن الخطوط العامة لإعداد مشروع الموازنة، مع بيانات عن عناصر السياسة المالية للسنة المقبلة، إلى جانب أسس تقدير النفقات. كما يتضمن، كذلك، مواعيد موافاة وزارة المالية، بمشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة.

٣. إعداد مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة: يجرى تشكيل لجنة في كل وزارة أو هيئة عامة تتولى إعداد مشروع الموازنة الخاصة بها، وذلك، في ضوء التوجيهات والبيانات، التي يتضمنها منشور الموازنة العامة.



٤. **بحث مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة ومناقشتها:** ويجرى ذلك في وزارة المالية، بعد أن توافيها الوزارات والهيئات العامة بمشروعات موازنتها، حيث تتولى الإدارات المختلفة بوزارة المالية بحث هذه المشروعات ومراجعتها من الناحية الفنية والحسابية، ومناقشة المسؤولين في الوزارات والهيئات العامة في تفاصيلها، وطلب ما يحتاجون إليه من بيانات ومستندات.

٥. **إعداد الإطار النهائي للموازنة وعرضه على مجلس الوزراء:** بعد أن تنتهي وزارة المالية من بحث ومناقشة مشروعات موازنات جميع الوزارات والهيئات العامة، تتولى إعداد الإطار النهائي للموازنة، الذي يتم عرضه على مجلس الوزراء، لاتخاذ قرار في أي نقاط خلاف، ثم يحال مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية.

السؤال العاشر : ما هي أسس تقدير نفقات وإيرادات الموازنة العامة؟

تُعدّ سلامة تقدير نفقات وإيرادات الموازنة العامة للدولة المؤشر الحقيقي، لواقعية الموازنة. لذلك، تحاول السلطة التنفيذية اختيار الأسلوب الأكثر كفاءة في تقدير نفقاتها وإيراداتها، عند إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة. وفيما يلي أهم أسس التقدير:

أ. أسس تقدير النفقات العامة

يعدّ "التقدير المباشر" هي الطريقة المتبعة، دائماً، في تقدير النفقات العامة. وبمقتضى هذا الأساس تُقدّر النفقات طبقاً للاحتياجات المعروفة، لدى الموظفين المختصين في مختلف الوزارات والهيئات العامة. وفي الظروف الواقعية، تميل الوزارات والهيئات العامة، عادة، إلى المغالاة في تقدير نفقاتها، حتى تضمن لنفسها ظروف إنفاق ملائمة للعمل، وحتى يتسنى لها مواجهة أي ظروف طارئة خلال العام. ولذلك فإن تقديرات النفقات التي تتولى الوزارات والهيئات العامة إعدادها، تتم مراجعتها في وزارة المالية، التي تراعى وجود معدلات للإنفاق، وتستشهد بالإنفاق الفعلي في السنتين الأخيرتين. كما أن هناك مراجعة أخرى لتقديرات النفقات تُجرى في اللجنة الفنية المختصة، في السلطة التشريعية.

ب. أسس تقدير الإيرادات العامة

(١) **طريقة التقدير المباشر:** وذلك بأن يستعين المسؤولون، عن إعداد الموازنة، بجميع البيانات والمعلومات، التي يستطيعون الحصول عليها، لتحديد الإيرادات المتوقعة، خلال السنة المقبلة. فإلى جانب الإيرادات التي حُصّلت في السنوات الأخيرة، يؤخذ في الحساب



التغيرات المتوقعة في الضرائب، والرسوم المختلفة، وكذلك ما ينتظر أن يكون عليه النشاط الاقتصادي، والدخل القومي... الخ.

(٢) **طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة:** وذلك بأن تُقدّر الإيرادات العامة للسنة المقبلة، على أساس الإيرادات التي تحققت فعلاً في السنة قبل الأخيرة، باعتبار أنها آخر سنة عرفت نتائجها، مع عدم إدخال أي تعديلات على أرقام هذه الإيرادات، إلا إذا كان هناك سبب مؤكد يدعو إلى ذلك، مثل: فرض ضريبة جديدة، أو زيادة سعر ضريبة قائمة فعلاً.

(٣) **طريقة الزيادات السنوية:** وذلك بأن تُقدّر الإيرادات العامة للسنة المقبلة، على أساس متوسط الإيرادات، التي حُصّلت خلال فترة سابقة (ثلاث سنوات، عادة)، وتُراد بنسبة مئوية معينة، تمثل معدل الزيادة في الدخل القومي.

السؤال الحادي عشر: ما هي إجراءات اعتماد الموازنة ؟

تتفرد السلطة التشريعية باعتماد الموازنة، على أساس أنها جهة الاختصاص الوحيدة، التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها. وتعتمد الموازنة قبل تنفيذها، فالسلطة التنفيذية لا تستطيع أن تبدأ في التنفيذ إلا بعد اعتماد الموازنة من السلطة التشريعية.

وقد يحدث، في الحياة العملية، أن تطول مناقشة السلطة التشريعية لمشروع الموازنة العامة، ومن ثمّ، لا تُعتمد (يُصادق عليها) قبل بداية السنة المالية، وفي هذه الحالة، يستمر العمل بالموازنة القديمة، إلى حين اعتماد الموازنة الجديدة.

ما أن تتقدم الحكومة بمشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية، تتولى اللجنة الفنية المختصة (اللجنة المالية) دراسة المشروع، جملة وتفصيلاً، وإعداد تقرير عنه، يتضمن ملاحظات اللجنة والتعديلات، التي ترى إدخالها على المشروع. ومن حق هذه اللجنة أن تطلب من مختلف الجهات العامة ما ترى ضرورة الحصول عليه من بيانات ومعلومات، للاستفادة بها، عند دراسة مشروع الموازنة العامة. ومن حق اللجنة، كذلك أن تستدعي الوزراء والمسؤولين، الذي أسهموا في إعداد مشروع الموازنة العامة لمناقشتهم.

وبعد أن تنتهي اللجنة من إعداد تقريرها، يحال إلى البرلمان، لفحص المشروع، على ضوء هذا التقرير، وما يكون قد ورد به من ملاحظات. وبعد أن ينتهي البرلمان من مناقشة مشروع الموازنة العامة واعتمادها باباً باباً، يقترح على المشروع متكاملًا.



السؤال الثاني عشر : ما المقصود بـ " حق السلطة التشريعية في تعديل تقديرات الموازنة " ؟

من حق أعضاء السلطة التشريعية إيداء الملاحظات على كافة بنود مشروع الموازنة العامة، من إيرادات ونفقات، وكذلك، حق طلب إجراء التعديلات بالزيادة أو النقص، لكافة بنود مشروع الموازنة العامة. ولاشك أن هذا الحق المقرر للسلطة التشريعية يعدّ أمراً طبيعياً، وإلا كان اعتماد (تصديق) السلطة التشريعية الموازنة العامة غير ذي معنى.

ولكن، على الرغم من ذلك، فإن دساتير معظم الدول تنص على ضرورة موافقة الحكومة على ما يقترحه أعضاء السلطة التشريعية من تعديلات. والواقع أن هذا القيد يرجع إلى أسباب عديدة منها:

أ. يُطالب أعضاء السلطة التشريعية، دائماً، بزيادة النفقات العامة، ليس بهدف المصلحة العامة، ولكن لتحقيق مصالح فئوية، أو لمجرد كسب رضا ناخبهم.

ب. يؤثر تعديل أرقام الإيرادات العامة أو النفقات العامة في التوازن الاقتصادي العام، ومن الضروري إعادة النظر فيه.

ج. ترتبط الموازنة العامة بكلّ من الخطة العامة والموازنة النقدية، ولذلك فعند تعديل أرقام الموازنة العامة، لا بد من إعادة النظر في الخطة العامة والموازنة النقدية.

د. يؤثر تعديل أرقام الموازنة العامة في مدى إمكانية تنفيذ برنامج الحكومة، الذي التزمت به أمام السلطة التشريعية.

لهذه الأسباب، فإن الأمر يقتضي ضرورة الحصول على موافقة الحكومة على اقتراحات السلطة التشريعية، بإجراء تعديلات في مشروع الموازنة العامة .

السؤال الثالث عشر : ماذا يعنى قانون ربط الموازنة ؟

بعد أن ينتهي البرلمان من الاقتراع بالموافقة على مشروع الموازنة العامة بأكمله، يصدر قانوناً يسمى "قانون ربط الموازنة العامة". وفي هذا القانون، يتم تحديد الرقم الإجمالي لكل من الإيرادات العامة، والنفقات العامة. كما يُرفق به جدولان، يتضمن أحدهما تفصيلات الإيرادات العامة، ويتضمن الآخر تفصيلات النفقات العامة.



ويلاحظ أن "قانون ربط الموازنة العامة"، لا يعدّ قانوناً، إلا من الناحية الشكلية فقط، على أساس أن الموازنة العامة هي أحد إنجازات السلطة التشريعية، التي تصدر عادة بقانون. أمّا من حيث المضمون، فإن الموازنة العامة هي عمل إداري ومالي.

وحتى يظهر بوضوح لماذا لا يعدّ "قانون ربط الموازنة العامة" قانوناً، إلا من الناحية الشكلية فقط، فإن أهم أوجه الاختلاف بين هذا القانون والقوانين الأخرى هي :-

١. إن أي قانون ينطوي على قواعد عامة دائمة، تنظم الحقوق والواجبات والعلاقات والمعاملات. أمّا "قانون ربط الموازنة العامة" فهو قانون وقتي لمدة سنة فقط، كما أنه يصدر لإجازة تصرفات معينة، لتنفيذاً لقوانين سارية.

٢. لا يُنشئ "قانون ربط الموازنة العامة"، بنفسه، ضرائب جديدة، أو يرفع من فئات الضرائب القائمة. لذلك، فإذا تضمن جانب الإيرادات حصيلّة ضريبية جديدة، أو زيادة في حصيلّة ضريبية قائمة، نتيجة زيادة معدلاتها، فلا بد أن تصدر لها قوانين مستقلة .

٣. إذا تأخر صدور "قانون ربط الموازنة العامة"، فإن ذلك لا يعنى توقف إنفاق الأموال العامة لتسيير المرافق وأداء الخدمات، ولا توقف تحصيل الأموال العامة المفروضة بقوانين.

٤. لا يستحدث "قانون ربط الموازنة العامة" أجهزة أو مصالح عامة. لذلك، إذا تضمن جانب النفقات العامة اعتمادات لأجهزة أو مصالح عامة جديدة، فإن هذه الاعتمادات لا تكون قابلة للصرف، إلا بعد صدور قرارات إنشاء تلك الأجهزة والمصالح العامة .



السؤال الخامس عشر: متى يتم تنفيذ الموازنة العامة للدولة ؟

عقب إقرار الموازنة العامة للدولة، من السلطة التشريعية، وصدور قانون العمل بها، تصبح واجبة التنفيذ في الأمرين التاليين:

١. تحصيل الموارد العامة للدولة، من ضرائب ورسوم، فضلاً عن مصادر التمويل الأخرى، الواردة في الموازنة العامة للدولة.
٢. الصرف من اعتمادات الاستخدامات، بما لا يجاوز اعتمادات الصرف .

وتلتزم الوحدات الإدارية، في مجال تنفيذ الموازنة العامة للدولة، بلوائحها وتعليماتها، فضلاً عن قواعد المراقبة الداخلية للمصروفات والمتحصلات الحكومية، الواردة في اللائحة المالية للموازنة والحسابات الحكومية.

السؤال السادس عشر : كيف يتم الرقابة على تنفيذ الموازنة ؟

تتولى مجموعة من أجهزة الدولة أعمال الرقابة، الداخلية والخارجية، على تنفيذ الموازنة العامة للدولة. فبالإضافة إلى الرقابة الداخلية، التي تنفذها الوحدة الإدارية الحكومية، وفقاً للوائح والإجراءات المنظمة لأعمال الصرف والتحصيل، تتولى عدة أجهزة خارجية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، كرقابة وزارة المالية والبرلمان.

إن أهم ما يميز رقابة تنفيذ الموازنة العامة للدولة، أنها تعتمد على كل من أسلوب الرقابة المانعة (أي الرقابة قبل التنفيذ)، وهي رقابة داخلية تهدف إلى التحقق من أن التصرفات المالية تُجرى وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة لها، وأسلوب الرقابة اللاحقة (أي الرقابة بعد التنفيذ)، وتؤديها الأجهزة الخارجية المختصة، بهدف التحقق من سلامة تنفيذ العمليات، فضلاً عن تقييم أداء تنفيذ الموازنة.



السؤال السابع عشر : ما هو المقصود بالنفقات الجارية؟

هي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة مثل دفع مهيايا الموظفين والإيجارات ومصاريف الصيانة، أما النفقات الاستثمارية فهي تلك النفقات التي يترتب عليها زيادة في ثروة الأمة أو رأسمالها ، كنفقات الإنشاء والتعمير واستصلاح الأراضي، والنفقات الرأسمالية على الإصلاحات والإضافات الرئيسية التي تؤدي إلى إحلال أصل رأسمالي محل أصل آخر لانتهاه عمره الافتراضي، والاستثمارات العامة إما أن تكون استثمارات عامة مباشرة وهي التي تقوم بها الدولة، سواء من أجل القيام بإنشاءات جديدة أو إصلاحات جوهرية أو زيادة مخزونها من السلع. أما الاستثمارات العامة غير المباشرة وهي تشمل قروض الحكومة وإعاناتها للقطاع الخاص لتكوين الأصول الرأسمالية داخل القطاع الخاص.

وهذا التقسيم يعمل على تفادي الانتقادات التي وجهت إلى تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية؛ لأنه لا يعتمد على المدة الزمنية التي تتكرر فيها النفقة، بل يعتمد على تحليل طبيعة النفقة ومدى اتصالها بثروة الأمة ورأسمالها. وهذا التقسيم يكشف عن الأهمية التي تحتلها النفقات الاستثمارية وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتمثل أهدافها بصفة أساسية في زيادة حجم الاستثمارات، ولذلك فإنه يبدو ضرورياً على هذه الدول أن تضغط نفقاتها الجارية والتوسع في نفقاتها الاستثمارية.

السؤال الثامن عشر : ما هي معايير تقسيم النفقات العامة إلى نفقات

حقيقية ونفقات تحويلية؟

ويطلق على النفقات الحقيقية النفقات المستنفذة، كما تعرف أيضا بالنفقات الفعلية. أما النفقات التحويلية تعرف أحياناً بالنفقات غير المستنفذة، أو النفقات بدون مقابل، أو النفقات الناقلة، حيث أنها فهي النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل في مقابلها على أي سلعة أو خدمة، وإنما تقتصر على نقل القوة الشرائية بين الأفراد أو بين الجماعات، أي إن هذا النوع من النفقات لا يتطلب الاستخدام المباشر لموارد المجتمع الاقتصادية ، ومن ثم لا يؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي، لذلك تعرف هذه النفقات بالنفقات غير المنتجة أو النفقات التوزيعية. ومن أمثلة النفقات التحويلية: النفقات التي تدفعها الدولة للعجزة والمصابين وهي ما تعرف بإعانات الضمان الاجتماعي



معايير تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية

وللتفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية يوجد معيارين، و هي:

١ - معايير استخدام القوة الشرائية أو نقلها : وهذا المعيار يفرق بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية على أساس وجود المقابل أو عدم وجوده ، فالنفقات الحقيقية تمثل مقابلاً لسلع وخدمات تحصل عليها الدولة ، ومن ثم فإنها تؤدي إلى استخدام الدولة استخداماً مباشراً لجزء من موارد المجتمع الاقتصادية لإنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة ، فهذه النفقات تمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة في سبيل الحصول عليها ، وقد أطلق على هذا النوع النفقات المنتجة تأكيداً لسعي الدولة من وراء إنفاقها لهذه المبالغ على الحصول على خدمات ومنافع مباشرة لا غنى للجهاز الحكومي عنها.

٢ - معايير الزيادة المباشرة في الناتج القومي : وفقاً لهذا المعيار فإن النفقة التحويلية هي التي تؤدي إلى استخدام الدولة لجزء من موارد المجتمع الاقتصادية استخداماً مباشراً، ولا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي ، وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد أو بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهذه النفقات لا تمثل في ذاتها عنصراً من عناصر الدخل القومي وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع هذا الدخل توزيعاً قد يؤدي ولكن بطريق غير مباشر إلى التأثير في حجمه. فالنفقات التحويلية ترد على دخول موجودة من قبل ، وتمثل مقابل إنتاج تم في فترة سابقة ولا تؤدي إلى خلق إنتاج جديد.

وعلى هذا الأساس يرى أنه لا صعوبة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق على شراء خدمات عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض) لأن شراء هذه الخدمات هو الذي يؤدي إلى خلقها ، ولكن تظهر الصعوبة عندما يتعلق الأمر بشراء سلع وخدمات سبق أن اشتركت عناصر الإنتاج في إنتاجها قبل شرائها ذلك أن مثل هذه السلع تمثل في لحظة شرائها جزءاً من ملكية الجماعة، وقد يحدث ألا يلجأ المنتجون إلى إنتاج سلع بدلاً منها، وفي هذه الحالة الأخيرة يرى أن النفقات العامة لم تخصص لشراء خدمات منتجة جارية ومن ثم لا تؤدي إلى خلق إنتاج جديد . ولكن يقرر أن هذه الصعوبة ليست بذات أهمية كبيرة لأن شراء الحكومة لهذه



السلع يؤدي بصفة عامة إلى زيادة مشتريات خدمات الموارد المنتجة المستخدمة في إنتاج هذه السلع بنفس القدر، وعلى هذا يعتبر الإنفاق على شراء السلع المادية من قبيل النفقات الحقيقية.

السؤال التاسع عشر : ما هي المعايير المستخدمة في تحديد الأجور؟

بما أن الحكومة تعتبر الهيئة التنفيذية والإدارية العليا والتي تقوم بإدارة أعمال الدولة من توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والهيئات العامة وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والخطة العامة للدولة وعقد القروض ومنحها. كما تشترك الحكومة مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية. فقد تم افتتاح ورشة عمل "سياسات فعالة نحو حد ادنى للأجور في مصر" نظمتها وزارة المالية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وشارك فيها وزارة القوي العاملة والهجرة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وخبراء منظمة العمل الدولية وممثلون عن وزارات التخطيط والتعاون الدولي والتضامن الاجتماعي، وممثلون عن اتحادات الصناعات المصرية والغرف التجارية ونقابات العمال. وعدد من الخبراء.

هذا وقد اتفق المشاركون على أهمية مراعاة مجموعة من القضايا الأساسية عند تحديد هيكل الأجور أهمها :-

- الاتفاق علي محددات الحد الأدنى للأجور من بيانات عن مستويات الأجور وكيفية ربطها بخط الفقر.
- تحديث خط الفقر بصورة منتظمة وسريعة.
- مراعاة أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدم زيادة أعبائها باعتبارها أهم محاور توليد فرص العمل في المجتمعات المختلفة.
- دراسة العلاقة بين رفع الحد الأدنى للأجور وعبء زيادتها علي الموازنة العامة للدولة، بما في ذلك تكلفة زيادة ما تتحمله الخزنة العامة كتأمينات ومعاشات.
- أهمية ربط الحد الأدنى بالتضخم والإنتاجية، والاستفادة من تجربة الصين التي ترتبط فيها الأجور بإنتاجية العامل وعمله علي زيادتها بحيث تصل إنتاجية العامل الصيني لنحو ثلاثة أمثال إنتاجية العامل المصري مما يجعل المنتجات الصينية في وضع تنافسي أفضل من مصر.



- مراعاة ما قررته اللجنة الوزارية الخاصة ببحث موضوع الوظائف الحكومية بشأن ضخ دماء جديدة فى الجهاز الإداري للدولة فى حدود الاحتياجات الفعلية والخبرات التي يحتاجها، وأن يكون عدد الداخلين الجدد فى كل عام أقل من عدد المحالين إلى المعاش حتى يصل حجم الجهاز الإداري إلى الحجم الأمثل .

الأجور على مستويات الحكومة

فلا يوجد اختلاف بين مستويات الحكومة ككل (سواء جهاز إداري أو محليات أو هيئات خدمية حيث كل هذه الوحدات تخضع تحت مظلة القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته .

هذا وبخلاف الكادرات الخاصة حيث تدرج الدرجة المالية فى الوظيفة لتتلاشى و تكون أمام وظائف تحدد لها مربوطات مالية قد تتفق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام أو تخالفه مثل :-

- العاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات
- أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي ومن فى حكمهم
- الخاضعون لقانون تنظيم الجامعات
- العاملون بالمؤسسات الإدارية
- أعضاء النيابة الإدارية
- أعضاء هيئة قضايا الدولة
- أعضاء هيئة الرقابة الإدارية
- المخابرات العامة
- السلطة القضائية
- وزارة الداخلية
- هيئة الطاقة الذرية
- هيئة المواد النووية



هيكل الأجور :

هو الهيكل الذي يعكس عدد الفئات (الدرجات) المالية في المنظمة وعدد الوظائف التي تحويها كل فئة كما يعكس الهيكل مدى الأجر لكل فئة ونسبة التداخل بينها. وهذا يعني أن النتيجة المنطقية والمحصلة بعد إجراء عملية تقييم الوظائف يجب أن تتوج ببناء هيكل الأجور الذي سيتم تطبيقه على العاملين والذي بناء عليه سيتم دفع الأجور والرواتب لهم وقد بلغ حجم الأجور ١٧١,١٥٨ مليون جنيه في موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

بمعنى آخر انه بعد أن يتم تقييم الوظائف يتم تحويل القيمة النسبية لكل وظيفة من الوظائف التي تم تقييمها إلى قيمة نقدية/مادية تتفق مع تلك القيمة النسبية وهنا يأتي الهدف الرئيسي لهذه المرحلة وهو وضع وبناء هيكل الأجور.

خطوات إعادة بناء هيكل الأجور:

* تحديد عدد فئات الوظائف.

* تحديد معدل الأجر المقابل لكل فئة من تلك الفئات.

* تعديل هيكل الأجور بشكله النهائي ليتناسب مع سياسة المنظمة.

هذا وتصدر وزارة المالية كل عام منشوراً يتضمن القواعد التي تتبعها الجهات عند إعداد مشروع موازنتها ومن ضمنها آلية تحديد الأجور وكيفية التزام كل جهة في ضوء الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها وفقاً للسياسة العامة للدولة.

السؤال العشرون : كيف يتم تقديم الدعم؟

وتمشيا مع التزام الدولة بدورها في تخفيف العبء عن محدودي الدخل , تقوم الحكومة بتوفير عدداً من السلع الأساسية بأسعار مخفضة للفئات المستحقة للدعم من خلال البطاقات التموينية، كما تتحمل جزءاً كبيراً من تكاليف الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والمواد البترولية. وقد تم إدراج مبلغ ١٦٠,١٢١ مليون جنيه للدعم في موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ويعد الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية من أهم بنود الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة للدولة.



أنواع الدعم

فهناك نوعين، **النوع الأول:** هو الدعم المباشر ويقصد به تحديداً الأموال التي تخرج مباشرة من الخزانة العامة إلى بعض الجهات لتمويل حصول المواطن على السلع بالأسعار المناسبة، ويوزع هذا الدعم على السلع التموينية الأساسية كالخبز والسكر والزيت، وأيضاً دعم القروض الميسرة للإسكان الشعبي، ودعم المزارعين، وألبان الأطفال والأدوية ونقل الركاب والتصدير... إلخ .

النوع الثاني: هو الدعم غير المباشر ويقصد به الفرق بين تكلفة إنتاج السلعة وسعر بيعها بالأسواق المحلية، وأبرز أمثلة هذا النوع هو دعم المنتجات البترولية. مثل البوتاجاز والسولار والبنزين.. إلخ، وكذلك دعم الشرائح الأولى من الكهرباء والمياه وغيرهما بالإضافة إلى مساهمة الدولة في صناديق التأمينات الاجتماعية. ففي ظل أحكام القانون الحالي يتحمل صندوقاً التأمينات الاجتماعية بالمعاشات كافة المزايا التأمينية الأخرى التي يقررها القانون.

ويتم ذلك في ضوء الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال، أما ما يزيد على تلك الاشتراكات التي يقررها القانون وتقررها قوانين أخرى فتتحملها الخزانة العامة، فهي في النهاية تعد مزايا لا تقابلها موارد. وبناء على ذلك فقد تم تحميل الخزانة العامة بكافة الزيادات والمزايا السنوية التي قررتها الدولة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم منذ صدور قوانين المعاشات المختلفة وحتى الآن.

السؤال الحادي والعشرون : كيف يتم مراعاة المعاشات فى الموازنة

العامة للدولة؟

تقضى المادة ١٤٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، على أن "الحقوق التي تنتقر طبقاً لهذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها الصندوقان (العام والحكومي)، أما أي زيادة تتجم عن قوانين أو قرارات خاصة، فإن الخزانة العامة هي التي تلتزم بهذه الزيادة وتؤدي وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار وزير المالية. ولهذا السبب قامت الخزانة العامة بتحمل تكلفة الزيادات السنوية لأصحاب المعاشات والتي تقررهما الحكومة منذ عام ١٩٨٧. وقد ظل هذا النظام معمولاً به حتى موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ولكن بعدها تم الاتفاق على أن تتحمل الصناديق هذه الزيادة كاملة وليس الخزانة العامة وفق ما جرى العمل به طوال الحقب الماضية.



هذا وقد تم مراعاة زيادة معاش الضمان الاجتماعي ليصل لنحو ٤,٧ مليون جنيهه في موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ وذلك لتغطيه قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي المقدرة بنحو ١,٥ مليون أسرة وكذا زيادة قيمة معاش الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٥% لمواجهة قيمة العلاوة الخاصة الجديد وأعباء تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي الجديد.

السؤال الثاني والعشرون : ما هي المخاطر التي تواجه هذا الدين ؟

تلك المخاطر تشمل مخاطرة السوق : فالمخاطر المصاحبة للتغيرات في اسعار السوق مثل اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار السلع على تكلفة الدين الحكومي وفي حالتى الدين المحلي والدين بالنقد الاجنبي ، تؤثر تغيرات اسعار الفائدة على تكلفة خدمة الدين على الاصدارات الجديدة عند اعادة تمويل الدين ذي السعر الثابت ، وعلى الدين ذي السعر المعوم في تواريخ اعادة تحديد السعر. لذلك فان الدين قصير الاجل ينطوى عادة على مخاطر اكبر من الدين طويل الاجل ذو السعر الثابت . كذلك فان الدين المحرر او المؤشر بعملات اجنبيه يضيف ايضا سمة التقلب على تكلفة خدمة الدين المقيسة بالعملة المحلية بسبب حركات سعر الصرف .

كذلك هناك مخاطر التجديد : وهى مخاطرة تجديد الدين بتكلفة مرتفعة بشكل غير عادي واذا كانت مخاطر التجديد قاصرة على احتمال تجديد الدين اسعار فائدة اعلي، بما فى ذلك لتغيرات في هوامش الائتمان يمكن اعتبارها نوعاً من انواع مخاطر السوق. ولكن مخاطرة التجديد كثيرا ما تعامل بصورة مستقلة لان عدم القدرة على تجديد الدين او الزيادات الكبيرة غير العادية فى تكلفة الدين الحكومي او كليهما يمكن ان يتسببا في ازمة دين او يؤديا الى تقادم تلك الازمة وبالتالي الى خسائر اقتصادية حقيقية الى جانب الآثار المالية لارتفاع اسعار الفائدة. وهناك أيضا مخاطر السيولة وهما نوعان ، الاولى تتمثل في التكلفة او الغرامة التى يواجهها المستثمرون عند محاولة الخروج من مركز ما عندما يقل عدد المتعامين بشكل ملحوظ او بسبب افتقار سوق معينة الى العمق المالي والثاني ، بالنسبة للمقترض هو الوضع الذي يتناقص فيه حجم الاصول السائلة بسرعة اما فى مواجهة التزامات تدفق نقدي غير متوقعة اة فى مواجهة صعوبة ممكنة فى تعبئة النقد بالاقتراض خلال فترة قصيرة او كليهما .



ويوجد أيضاً مخاطر التسوية : وتشير الى الخسائر المحتملة التي يمكن ان تتكبدها الحكومة كطرف مقابل نتيجة لعجز طرق مقابل آخر عن التسوية. والمخاطرة هنا تشمل اخطاء المعاملات في مختلف مراحل تنفيذ المعاملات وقيدها او فشل الرقابة الداخلية او النظم والخدمات او مخاطرة السمعة او المخاطرة القانونية او نقص السرية الكوارث الطبيعية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي.

السؤال الثالث والعشرون : ما هي خطورة ارتفاع حجم الدين العام ؟

عجز الموازنة العامة للدولة السبب الرئيسي للدين العام، لأن الحكومة تغطي العجز عن طريق أدون الخزانة التي تكتتب البنوك في معظمها، وتحصل على قروض خارجية لسد العجز، وعلاج عجز الموازنة أمر مهم وضروري، وإلا سيظل الدين العام يرتفع ويسجل معدلات غاية في الخطورة، حيث وصل إلى ١,٢ مليار جنيه داخلياً، فأن حجم الخطورة المسموح به يكون ما بين ٦٠% إلى ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وجدير بالذكر، أن الأقساط والفوائد التي تتحملها الموازنة عن الدين العام تأخذها من الإيرادات الخاصة بالموازنة العامة للدولة، وهي تمثل ربع الإيرادات، نحو ١٢٠ مليار جنيه، وعند مقارنة حجم الدين من حجم اعتمادات الباب الأول من الموازنة "الاجور وتعويضات العاملين"، فلن يمكن مضاعفة الأجور والرواتب طالما هناك دين عام .

السؤال الرابع والعشرون : ماذا يعني خطورة عجز الموازنة العامة للدولة؟

عن الخطورة في عجز الموازنة هو تنامي هذا العجز لأنه لو كان العجز يقل تدريجياً لتولد التوقع في تراجعها ولكن ازدياد العجز يجعل الدولة تتجه للاقتراض من الخارج وهذا على حساب الاستثمارات العامة التي أصبحت منخفضة بشكل كبير وهذا يؤدي إلى انخفاض الخدمات المقدمة للبنية الأساسية . ويعتمد مدى خطورة عجز الموازنة إلى حد كبير على طرق تمويل هذا العجز وأوجه الإنفاق العام . فالحكومة غالباً ما تلجأ إلى زيادة المعروض النقدي من خلال إصدار المزيد من النقود وعلى الرغم من سهولة وسرعة هذه الطريقة إلا أن آثارها شديدة الخطورة على الاقتصاد ، نظراً لان اي زيادة للمعروض النقدي دون أن تقابل بزيادة ملموسة في حجم الإنتاج تترجم سريعاً إلى ارتفاعات شديدة في معدلات التضخم .



السؤال الخامس والعشرون : أين الموازنة العامة للدولة من الدستور الجديد؟

نص الدستور في مادته رقم (١٢٤) على ما يلي :

تشمل الموازنة العامة للدولة كافة إيراداتها ومصروفاتها دون استثناء ، ويعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوماً على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تكون نافذة إلا بموافقة عليها ، ويتم التصويت عليه باباً باباً .

ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة ، عدا التي ترد تنفيذاً لالتزام محدد على الدولة .

وإذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات ، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصدر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما، تصدر الموازنة بقانون يجوز أن يتضمن تعديلاً في قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق هذا التوازن .

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة أي نص يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة .

ويحدد القانون السنة المالية، وطريقة إعداد الموازنة العامة وأحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها .

وتجب موافقة المجلي على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، و على كل مصروف غير وارد بها، أو زائد على تقديراتها وتصدر الموافقة بقانون .

كما نص في مادته رقم (١٢٥) على ما يلي :-

يجب عرض الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعرض معه التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على الحساب الختامي .

ويتم التصويت باباً باباً ويصدر بقانون .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركز للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى .